A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/8/28
23 May 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثامنة
البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الفلبين*

* صدر سابقاً تحت الرمز A/HRC/WG.6/1/PHL/4، وأدخلت عليه تنقيحات طفيفة تحت إشراف أمانة مجلس حقوق الإنسان على أساس التغييرات التحريرية التي أجرتها الدول عن طريق إجراء الرجوع إلى جهة الاختصاص. ويُعمّم المرفق كما ورد.

(A) GE.08-13673 110608 110608

المحتويات

	الفقـــــرات	*الصفحة*
مقدمـــــة	١-٤	٣
أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض	٥-٥٧	٣
ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض	٥-١٢	٣
باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض.....	١٣-٥٧	٦
ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات	٥٨-٦١	١٦

المرفق

تشكيلة الوفد ١٨

مقدمة

١- قام الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (الفريق العامل)، المُنشأ وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بعقد دورته الأولى في الفترة من ٧ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وجرى الاستعراض المتعلق بالفلبين في الجلسة العاشرة المعقودة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وترأس وفد الفلبين معالي السيد إدواردو ر. إيرميتا الأمين التنفيذي (الوزير) ورئيس اللجنة الرئاسية الفلبينية لحقوق الإنسان. وللاطلاع على تشكيلة الوفد، انظر مرفق هذا التقرير أدناه. واعتمد الفريق العامل هذا التقرير المتعلق بالفلبين في جلسته ١٤ المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٢- وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، اختار مجلس حقوق الإنسان مجموعة المقررين التالية (المجموعة الثلاثية) لتيسير الاستعراض المتعلق بالفلبين: ماليزيا ومالي وألمانيا.

٣- ووفقاً للفقرة ١٥ من مرفق القرار ١/٥، صدرت الوثائق التالية من أجل الاستعراض المتعلق بالفلبين:

(أ) تقرير وطني مقدَّم وفقاً للفقرة ١٥(أ) (A/HRC/WG.6/1/PHL/1)؛

(ب) تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥(ب) (A/HRC/WG.6/1/PHL/2)؛

(ج) موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥(ج) (A/HRC/WG.6/1/PHL/3)؛

٤- وأحيلت إلى الفلبين، عن طريق المجموعة الثلاثية، قائمة أسئلة أعدتها سلفاً آيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، ورومانيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وهولندا. ويمكن الاطلاع على هذه الأسئلة على الشبكة الخارجية للاستعراض الدوري الشامل.

أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض

ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض

٥- في الجلسة العاشرة للفريق العامل المعقودة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، عرض الأمين التنفيذي (الوزير) ورئيس اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان، السيد إدواردو ر. إيرميتا، التقرير الوطني للفلبين الذي يركِّز على خمس قضايا رئيسية، وأكد استعداد الفلبين حكومة وشعباً لإيلاء أعلى الأولوية لحماية حقوق جميع الفلبينيين وتعزيزها. وأشار إلى أن الفلبين شهدت تجاوزات كبيرة مسّت حقوق الإنسان سواء خلال أوقات الحرب أو أثناء فترة طويلة من الدكتاتورية. وقال إن الفلبين تؤيد بقوة تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل باعتباره يشكِّل تجديداً رائداً في الجهد العالمي الشامل من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في كل مكان.

٦- فأولاً، أنشأت الفلبين ودعمت مؤسسات حيوية تتسم ولاياتها بأهمية فائقة بالنسبة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأنشئت بموجب دستور عام ١٩٨٧ لجنة مستقلة تُعنى بحقوق الإنسان هي اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان التي اكتسبت احترام المجتمع الدولي في أداء ولايتها. كما أنشئ بموجب الدستور مكتب أمين المظالم باعتباره هيئة مستقلة لحماية الشعب من الفساد الحكومي والتجاوزات الحكومية. وفي الفرع التنفيذي، ترصد وتنسِّق اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان مدى تقيُّد الإدارة بذلك باعتباره يمثل استراتيجية للحكم الرشيد والفعال. ولمجلسي الكونغرس الفلبيني لجان تُعنى بحقوق الإنسان، في حين يتمسك القضاء دائماً بحماية حقوق الإنسان في ظل سيادة القانون.

٧- وثانياً، تكرِّس الحكومة جهدها لكي تحسِّن باستمرار سجلها في مجال حقوق الإنسان وذلك بمواصلة تقوية مؤسساتها، وتعميم حقوق الإنسان وتثقيف الفلبينيين كافة من أجل تعزيز ثقافة لحقوق الإنسان والسلم. وقد حظيت برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان التي تنفِّذها وزارة التعليم، بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان، باعتراف منظمة اليونسكو. كما توجد مكاتب تُعنى بحقوق الإنسان في القوات المسلحة للفلبين وفي أجهزة الشرطة الوطنية الفلبينية فضلاً عن المكتب الوطني للتحقيقات. وعلى مستوى القاعدة الشعبية، وفي القرى تحديداً، توجد مراكز للعمل في مجال حقوق الإنسان على صعيد القرية (Barangay)، وهي تشكل برنامجاً بدأته لجنة حقوق الإنسان ووزارة التعليم والحكم المحلي وسيزداد دعمه كجزء من مجموعة تدابير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم الجيد.

٨- وثالثاً، تُقيِّم الحكومة مكاسبها في مجال الحكم الرشيد والفعال وفقاً لمراعاتها الأمينة لمبادئ ومعايير حقوق الإنسان. وينظِّم النهج القائم على الحقوق كل إجراءات الدولة في أداء واجباتها ومسؤولياتها تجاه الشعب، الأمر الذي يشكل عنصراً مكوِّناً لاستراتيجيات التنمية التي تتبعها إدارة الرئيسة آرويو. وهذا منصوص عليه في خطة التنمية المتوسطة الأجل للفلبين وبرنامج الإصلاح الزراعي الشامل، وهي برامج تهدف إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد شهد مؤشر التنمية البشرية تقدماً مطرداً منذ عام ١٩٧٥، وتحتل الفلبين اليوم المرتبة التسعين من بين ١٧٧ بلداً. وقال إن كل هذه المنجزات قد تحققت رغم التحديات الكبرى التي تعطِّل جهود التنمية والتي سبّبتها الكوارث والنكبات الطبيعية. وأضاف أن التحدي الآن هو ضمان توزيع فوائد النمو الاقتصادي على كل مستويات المجتمع الفلبيني لكي تعود على الكافة.

٩- ورابعاً، تظل الأنشطة الدعوية والبرامج الحكومية في مجال حقوق الإنسان مستجيبة لمطالب القطاعات الضعيفة. وتتبع الفلبين إطاراً استراتيجياً وطنياً لخطة نماء الطفل يمتد من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٥، من أجل بناء مجتمع يراعي احتياجات الطفل ويستجيب لها. وقد أُنشئت مجالس محلية لحماية الأطفال تتولى تنسيق ورصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وتجري حماية الأطفال المخالفين للقانون وفقاً لقانون قضاء الأحداث وقانون الرعاية لعام ٢٠٠٦. كما أجرت الفلبين تحسينات لها شأنها في خفض وفيات الأطفال. وفيما يتعلق بالمرأة، تحتل الفلبين الآن المرتبة السابعة والسبعين من بين ١٧٧ بلداً في مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس، والمرتبة الخامسة والأربعين في مؤشر تمكين المرأة، وتتمتع المرأة الفلبينية بنسبة أعلى في الدخل المكتسَب المقدَّر. وفيما يتعلق بالشعوب الأصلية، فإن حقوقها محمية بموجب قانون حقوق الشعوب الأصلية الذي يمثل علامة بارزة ويتيح الفرص لممارسة الحكم الذاتي والمشاركة في تحديد التنمية الاقتصادية. ويجري الحفاظ على مناطق وأراضي الأسلاف وحمايتها، وتمليكها

للمجتمعات المحلية الثقافية للشعوب الأصلية وفقاً لمطالبها التاريخية، مع تقديم المساعدة لضمان إنتاجية هذه الأراضي. وتشكل النظم القانونية التقليدية للشعوب الأصلية جزءاً من الإطار القانوني. وفيما يتعلق بالعمال المهاجرين، قال إن حكومة الفلبين قد أنشأت على مر السنين آليات تتصدى للتوظيف والاتِّجار غير القانوني بالبشر من خلال الوكالة الفلبينية للعمالة في الخارج. وأُنشئت إدارة لرعاية العاملين في الخارج وكذلك وظيفة أمين مساعد (نائب وزير) لشؤون العمال المهاجرين من أجل رعاية احتياجاتهم ورفاهتهم. وفي خلال الحوار التفاعلي الرامي إلى تحسين حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على أرض الواقع، حثت الفلبين مزيداً من البلدان على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أُسرهم، وهي صك أساسي من صكوك حقوق الإنسان له أهمية فائقة في تطوير نظام قانوني دولي شامل لحقوق الإنسان.

١٠- وخامساً، قال إن التزام الحكومة بحقوق الإنسان ما زال يتسم بأهمية فائقة، حتى في خضم أعمال التمرد والتهديدات الأخرى التي يتعرض لها الأمن القومي. وتشارك الفلبين في عمليات سلم متواصلة مع حركتين انفصاليتين وثلاث جماعات متمردة. وقد توصلت الحكومة مع المتمردين اليساريين إلى اتفاق هو الاتفاق الشامل المتعلق باحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وتتبع القوات المسلحة الفلبينية سياسات رسمية ومبادئ توجيهية تُعنى بمعاملة الأطفال المشاركين في نزاع مسلح، وأدرجت أحكاماً تُعنى بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في تنفيذ عمليات الأمن الداخلي. ويوفر قانون أمن الإنسان الفلبيني لعام ٢٠٠٧ ضمانات عديدة من التجاوزات المحتمَلة من جانب أجهزة إنفاذ القانون. وتتبع الفلبين استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب يندرج في إطارها الأمن وإنفاذ القانون والتنمية وحقوق الإنسان. وتجدر ملاحظة أنه لا لجنة ميلو المستقلة في الفلبين، ولا المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً قد اعتبر أعمال القتل خارج القضاء أمراً يتعلق بسياسة الدولة. ونتيجة ما بذلته الحكومة من جهود، بمشاركة المجتمع المدني، فقد انخفضت حالات القتل خارج القضاء انخفاضاً هائلاً في عام ٢٠٠٧ بنسبة ٨٣ في المائة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أنشأت الرئيسة أرويو فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لمكافحة العنف السياسي كُلِّفت بالتحقيق في كل أشكال العنف السياسي وملاحقة ومعاقبة مرتكبيه، وهي الفرقة التي حققت بالفعل خطوات نحو ملاحقة وإدانة مقترفي هذه الأفعال. كما أصدرت السلطة القضائية قواعد جديدة لتعزيز حماية حقوق الإنسان. ويتيح أمر إنفاذ الحقوق الدستورية للضحايا وأُسرهم فرصة التظلُّم لمطالبة الوكالات المعنية بتقديم معلومات محددة عن القضايا، فضلاً عن التدابير الوقائية المؤقتة، بما فيها حماية الشهود. وقد صدر الأمر الخاص بإتاحة البيانات استكمالاً لأمر إنفاذ الحقوق الدستورية لمساعدة أي شخص انتُهِك أو هُدِّد حقه في الخصوصية أو الحياة أو الحرية أو الأمن. ويشمل الإنصاف حذف أو إتلاف أو تصويب البيانات أو المعلومات الخاطئة. وإضافة إلى هذه الإجراءات التي تتخذها السلطة التنفيذية والمحاكم، أعطت الرئيسة أرويو الأولوية لمشاريع القوانين والتشريعات التي تنص على فرض عقوبات أشد على أعمال قتل السياسيين وفرض أقصى العقوبات على المحتالين الذين يرتدون زياً رسمياً. كما اعتمدت الرئيسة على سبيل الاستعجال تشريعاً لدعم برنامج حماية الشهود.

١١- وأخيراً، تُقر الحكومة بأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يتحققان على أفضل وجه في إطار شبكات شراكة استباقية تجمع بين التعاون المحلي والدولي. ومن الأمثلة الناجحة على ذلك قيام الشراكة بين الحكومة وجماعة دينية لتقديم الرعاية (Gawad Kalinga) توفر الإسكان المنخفض التكلفة للفقراء. وهناك مثال آخر على ذلك هو نظام القوائم الحزبية الحكومي الذي يساعد المجموعات العقائدية والمصالح القطاعية على تحقيق تمثيل لها في

كونغرس الفلبين. ويوجد حالياً ٢١ ممثلاً للقوائم الحزبية يمثلون ١٥ حزباً. وقد منحت الفلبين شرعية للحزب الشيوعي من خلال إلغاء قانون مكافحة التخريب في عام ١٩٩٢، وهي تتطلع إلى العمل في المستقبل القريب مع جميع أصحاب المصلحة في إطار المشاورات الوطنية لصياغة خطة العمل الوطنية الثانية في مجال حقوق الإنسان والبرنامج المتعلق بها. وتواصل الفلبين العمل في إطار تعاون وثيق مع بلدان ومنظمات إقليمية ودولية أخرى مثل الاتحاد الأوروبي وذلك بشأن قضايا حقوق الإنسان. ورحبت الفلبين بتوسيع وتعميق مبادرات حقوق الإنسان باعتبارها دعامة أساسية للتعاون الدولي.

١٢- ورداً على الأسئلة المقدمة سلفاً، أشارت الفلبين إلى أن الدستور يكفل حرية التعبير والتجمع. وقد أعلنت المحكمة العليا دستورية قانون حرية التجمع، بما في ذلك ما يفرضه من قيود على هذه الحرية تتعلق بالنظام العام والسلامة العامة بالإضافة إلى اشتراط أن تمارس الشرطة أقصى قدر من التسامح أثناء حفظ النظام العام. وترصد اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان التظاهرات وتنشر ما ينجم عنها من حوادث. وقد حدّدت الحكومات المحلية الأماكن التي يمكن أن تجرى فيها التظاهرات العامة دون الحاجة إلى إذن. وفيما يتعلق بحرية التعبير، أصدرت المحكمة العليا مؤخراً توجيهاً يفيد أنه في قضايا القذف، ينبغي أن تقتصر العقوبة على فرض غرامات دون سجن. وفيما يتعلق بالقصَّر المحتجزين، يحظر قانون قضاء الأحداث وقانون الرعاية لعام ٢٠٠٦ المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة للأطفال، كما يحظران احتجاز الأطفال دون سن الخامسة عشرة. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، نُقِل جميع الأطفال المخالفين للقانون من العاصمة إلى "مراكز للأنشطة الإصلاحية". كما يقوم مجلس رعاية الأطفال بزيارات منتظمة إلى كل هذه المرافق. كما تتاح الأنشطة التعليمية في هذه المرافق أيضاً، بما في ذلك التعليم المتخصص وتنمية المهارات الفنية. ويتمثل التحدي الآن في إنشاء مزيد من المرافق على المستوى المحلي. وعملاً بتوصيات دراسة الأمم المتحدة المتعلقة بممارسة العنف ضد الأطفال، شرعت الفلبين في تنفيذ برنامج عمل وطني لمكافحة العنف ضد الأطفال، وسيقوم فريق يُعنى بمكافحة العنف ضد الأطفال برصد أنشطة هذا البرنامج. كما سنّت الفلبين قوانين عديدة لحماية الأطفال شملت قوانين لمكافحة عمل الطفل. وفيما يتعلق بحماية الشهود، قال إن القانون وسَّع برنامج حماية الشهود بتوفير غطاء يشمل تكاليف العلاج بالمستشفيات ومجانية تعليم الشهود. ويجري التشاور مع المدافعين عن حقوق الإنسان، باعتبارهم أعضاء لهم قيمتهم في العملية الديمقراطية، في اتخاذ القرارات وفي التشريعات والبرامج، وفي شغل المناصب العامة، وهم يشكلون موارد خبرة لتدريب الأجهزة الحكومية والقوات المسلحة والعاملين في الجهاز القضائي. وأضاف أن قاعدة البيانات التي أنشأتها اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان تتيح لكل فرد أن يتقاسم المعلومات من خلال موقع على الإنترنت يمكن الوصول إليه مباشرة. ويتجلى التعاون بين الحكومة والمدافعين عن حقوق الإنسان في الدعم الذي قدمته الحكومة مؤخراً إلى مبادرة للاتحاد الأوروبي تستهدف دعم جهود المجتمع المدني في دوره للتصدي لحالات قتل الناشطين والصحفيين.

باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض

١٣- أثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب عرض التقرير، أشادت وفود عديدة بالفلبين لالتزامها ولنهجها البناء والتشاوري وتقريرها المقدم وفقاً لعملية الاستعراض الدوري الشامل. وأدلى ٤١ وفداً ببيانات.

١٤- وأشادت نيوزيلندا بالفلبين لاستعدادها للدخول في حوار صريح وتقاسم خبراتها مع الآخرين في تحديد التحديات والتغلب عليها في مجال حقوق الإنسان. وطلبت إلى الوفد أن يقدم مزيداً من المعلومات عن الخطوات

المتخذة لسدّ الثغرات لكي تكون مواقع خدمات مكافحة العنف ضد المرأة وأطفالها مواكبة لحالات العنف بحسب المنطقة. وأوصت نيوزيلندا الفلبين بأن تواصل تطوير نهج يراعي اعتبارات نوع الجنس للتصدي لقضايا ممارسة العنف ضد المرأة، وأن تواصل بناء بيئة داعمة للنساء والأطفال داخل النظام القضائي، تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة لإعادة تأهيل النساء والأطفال من الفئات الضعيفة وفي مناطق النزاع ورعايتهم بعد انتهاء النزاعات.

١٥- وأشارت باكستان إلى العملية التشاورية المستفيضة، وذكرت أن من المؤشرات الهامة التي تدل على التزام الفلبين بآلية الاستعراض الدوري الشامل وقضية حقوق الإنسان أنها تشرف على هذه العملية من القمة، أي من خلال اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان. وأبرزت الإسهام القيِّم المقدم من الفلبين في وضع المعايير الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان، وخاصة في مجالات مثل حقوق المرأة والعمال المهاجرين. كما رحبت بالجهود الوطنية المبذولة للتصدي للشواغل التي أبرزتها هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة في مجالات مثل ممارسة العنف ضد المرأة، ومعاملة المدافعين عن حقوق الإنسان، وأعمال القتل خارج القضاء وحالات الاختفاء القسري. وطلبت أن تتقاسم الفلبين خبرتها في تنسيق قضايا حقوق الإنسان من خلال اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان وتقديم معلومات إضافية عما تمارسه هذه اللجنة من صلاحيات محددة تجاه الآليات الأخرى القضائية والتنفيذية والتشريعية.

١٦- وأثنت الهند على ما بذلته الفلبين من جهود في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وطلبت مزيداً من التفاصيل عن (أ) وظائف وصلاحيات وإجراءات التعيين في الآليات/المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مثل مراكز العمل في مجال حقوق الإنسان على صعيد القرية (Barangay)؛ (ب) نظام الرصد المجتمعي الرامي إلى التصدي على نحو أفضل للفقر على المستوى المحلي؛ و(ج) كيف توازن الحكومة بين آثار الهجرة وظاهرة "نزوح الأدمغة".

١٧- وأشادت سنغافورة بالفلبين لما حققته من مكاسب في التنمية البشرية ونحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة في مجال تمكين المرأة، وأعربت عن تقديرها للتقرير الوطني الصريح والأولوية المعطاة لمجالات تثير القلق، مثل مكافحة الفساد وأعمال القتل خارج القضاء. ورحبت بتصدر رئيسة الجمهورية للجهود المبذولة لملاحقة مرتكبي أعمال القتل خارج القضاء، وإقامة محاكم خاصة لهذه القضايا، ومراجعة إجراءات وزارة الدفاع الوطني والقوات المسلحة لضمان مراعاة معايير حقوق الإنسان أثناء العمليات.

١٨- وأبدت الصين تقديرها للعمل المضطلع به للحد من الفقر المدقع في إطار نظام مجتمعي يساعد السكان الفقراء. وهنأت حكومة الفلبين على تحسين صحة سكانها مقدرةً جهود الفلبين الرامية إلى ضمان حقوق النساء والأطفال وما اتخذته من تدابير لحل مشكلة أعمال القتل خارج القضاء. كما أبرزت التزام الفلبين بحماية حقوق المهاجرين وطلبت منها مزيداً من التفاصيل عن التحديات التي واجهتها في التصدي لقضية الاتجار بالنساء والأطفال.

١٩- وذكرت كندا أنها تجد ما يشجعها في إبداء الفلبين التزامها بإنهاء أعمال القتل خارج القضاء، ولكنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء قلة الإدانات التي صدرت حتى الآن. وأشارت إلى فرقة عمل الملاحقة القضائية (USIG) ولجنة ميلو وزيارة المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً. وأبدت كندا تقديرها للمعلومات المقدمة بشأن دور المحكمة العليا، ورأت أن إصدار أمر إنفاذ الحقوق الدستورية يشكل تطوراً إيجابياً. وشجعت على إجراءات المتابعة والتوصيات بشأن هذه المبادرات، وطلبت إيضاحات للأمر التنفيذي الذي

أثر على أمر إنفاذ الحقوق الدستورية كما أبدت قلقها إزاء وضع قوات الأمن وأوصت بأن تكفل الفلبين تدريب قوات الأمن على حقوق الإنسان وعلى مسؤوليتها عن حماية حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان.

٢٠- وشكرت سلوفينيا الفلبين على تقريرها الوطني الشامل وعلى عرضها للتقرير. وأحاطت علماً بطلب المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب القيام بزيارة الفلبين، مؤكدة أن نتائج الإجراءات الخاصة يمكن، بل وينبغي، أن تشكل إضافات هامة ومفيدة لعملية الاستعراض الدوري الشامل. وأوصت سلوفينيا الفلبين بأن تمكِّن من زيارة المقرر الخاص من زيارتها في أقرب وقت ممكن. كما أوصتها بأن توقِّع وتصدِّق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وأن تقدم تقارير منتظمة إلى لجنة مناهضة التعذيب.

٢١- وأشارت كوبا إلى أن الفلبين قد نجحت في إحراز تقدم كبير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وخاصة تنفيذ برامج ومشاريع طموحة شتى رغم المصاعب الكبيرة. وأبدت ترحيبها بهذه الجهود التي تُظهر التزام الفلبين بقضية حقوق الإنسان وما أبدته من إرادة سياسية للدفاع عنها. وطلبت معلومات إضافية عن خبرة الفلبين بشأن برامج المتابعة في المجتمعات المحلية لمعرفة مؤشرات الفقر، الأمر الذي يمكن أن يشكل مثالاً على الممارسة الجيدة.

٢٢- وهنأت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الفلبين على تقديم تقرير شامل. ولاحظت أن الفلبين، كبلد نام يواجه تحديات مثل الصعوبات الاقتصادية والكوارث الطبيعية المدمرة، قد بذلت جهوداً مستمرة ونشطة لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. وأشارت إلى التنفيذ الناجح لبرامج عديدة، وطلبت معلومات إضافية عن استراتيجية الحكومة المتعلقة بتمكين المرأة والتحديات التي تواجهها في هذا الصدد.

٢٣- وهنأت تركيا الفلبين على تقريرها القطري المنهجي الشامل الغني بالمعلومات والذي يضم تحليلاً مستفيضاً لخريطة طريق للتعاون الدولي. كما أشادت بالبرنامج الواسع لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في بلد متعدد اللغات والأعراق متناثر جغرافياً. وأشارت باهتمام إلى أن نظم تحقيق العدالة في القرى استناداً إلى المجتمعات المحلية أو النظم التقليدية لتسوية المنازعات معترف بها باعتبارها آليات قانونية لتسوية المنازعات. وطلبت مزيداً من التفاصيل عن مدى فعالية هذا النظام وكيفية ضمان توحُّد نظام العدالة في البلد. وأضافت أن الفلبين أشارت في التقرير الوطني إلى الحاجة إلى وضع إطار قانوني شامل يدمج اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في النظام القانوني الوطني من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة. وطلبت تركيا من الوفد الفلبيني تفاصيل عن توقعاته من المجتمع الدولي، إن وجدت، للمساعدة في الجهود المبذولة للتصدي للتحديات التي تواجهها الفلبين في ضمان التمتع الكامل بحقوق المرأة.

٢٤- وأعرب الكرسي الرسولي عن تقديره للفلبين لدورها الرائد في الحوار بين الأديان. وسأل عن كيفية حماية حقوق الإنسان للعمال المهاجرين الفلبينيين (الذين يشكلون نسبة تصل إلى ١٠ في المائة من السكان) وأفراد أسرهم. كما أشار إلى أن الفلبين قد ألغت عقوبة الإعدام وتسعى إلى توفير حماية مستمرة للحق في الحياة. وفي هذا الصدد، أوصى الكرسي الرسولي بالقضاء التام على التعذيب وأعمال القتل خارج القضاء، وحماية الأجنَّة في الأرحام بغض النظر عن الضغوط المفرطة التي تمارسها جماعات بعينها.

٢٥- وهنأت إيطاليا الفلبين على تقريرها الشامل للغاية وعلى الدرجة العالية من الالتزام والشفافية التي مارست بها عملية الاستعراض الدوري الشامل. وطلبت مزيداً من المعلومات عن الجهود الوطنية المبذولة لدمج اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في التشريع المحلي من خلال مشروع قانون "وثيقة حقوق المرأة"، وأوصت بوضع إطار قانوني أساسي للقضاء على التمييز القائم على نوع الجنس وتعزيز المساواة بين الجنسين. كما أوصت الفلبين بسدّ الثغرات التشريعية في ميدان حقوق الطفل من أجل الامتثال الكامل للتوصيات الصادرة عن لجنة حقوق الطفل في عام ٢٠٠٥. وطلبت مزيداً من المعلومات عن الخطوات المتخذة لدمج تدريس حقوق الإنسان في المدارس.

٢٦- وهنأت فرنسا الفلبين على تقريرها الدقيق مبديةً تقديرها لالتزام الفلبين بحقوق الإنسان. كما أشارت إلى حالات الاختفاء القسري وأعمال القتل خارج القضاء التي كثيراً ما تمسّ الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، ولاحظت أن هذه الحوادث كثيرة وأن عدد القضايا التي فُصل فيها ما زال قليلاً. وسألت عما اتخذته الحكومة من إجراءات لمتابعة توصيات المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً. كما سألت عن التدابير المتخذة لمنع تجنيد الأطفال في الحركات المسلحة ومساعدتهم على إعادة تأهيلهم، وعن نتائج البرامج التي نُفذت منذ عام ٢٠٠١ للمساعدة على إدماج هؤلاء الأطفال. وأخيراً، سألت فرنسا عمّا إذا كانت الحكومة تخطط لزيادة موارد لجنة حقوق الإنسان على نحو ما أكدته لجنة حقوق الطفل.

٢٧- وشكرت تايلند الفلبين على التقرير الجيد الإعداد وعلى صراحة العرض المقدم. وأبرزت ما أحرزته الفلبين من تقدم اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي، معربةً عن اعتقادها بأن دعم الحوار مع مجلس حقوق الإنسان هو في صدارة التزام الفلبين. وأعربت تايلند عن أملها في أن تشهد دعماً وتعزيزاً لهذا التعاون، بما في ذلك الإجراءات الخاصة. كما أشادت بدور الفلبين النشط سواء على المستوى الإقليمي - في الزخم الموجه نحو إنشاء هيئة لحقوق الإنسان في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا - أو على الصعيد الدولي، وخاصة فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٢٨- وأشادت النرويج بالفلبين لتعاونها الشامل مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بما في ذلك التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الأساسية السبع واستعدادها لقبول زيارة المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، وطلبت مزيداً من المعلومات عن الخطوات الملموسة المتخذة للتخفيف من حدّة حالة أعمال القتل خارج القضاء التي تمسّ الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، بما في ذلك متابعة التوصيات المقدمة من المقرر الخاص.

٢٩- وأشادت اليابان بالجهود التي بذلتها حكومة الفلبين لإعداد تقرير وطني شامل يغطي قضايا واسعة النطاق. وأثنت على جهود الفلبين الرامية إلى ضمان الحقوق الأساسية للجماعات الضعيفة، بما فيها النساء، وأبدت اهتمامها بمعرفة كيف ستيسر الحكومة التعاون فيما بين كل أصحاب المصلحة لتنفيذ إجراءات مصممة استراتيجياً ومحدّدة الأهداف من أجل التصدي لاحتياجات الجماعات الضعيفة. وأعربت عن تقديرها للإجراءات المتخذة التي تتصدى لقضية القتل خارج القضاء ورحبت بالتعاون بشأن هذه المسألة مع المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً. وطلبت مزيداً من المعلومات عن كيفية تقييم الحكومة لآثار التدابير

المتخذة حتى الآن، وخاصة فيما يتعلق بتيسير التحقيقات، واستفسرت عما إذا كان يُتوخى اتخاذ تدابير إضافية لمواصلة تيسير جهود الحكومة من أجل تحسين الوضع في هذا الصدد.

٣٠- وهنأت الجزائر الفلبين على تقريرها الشامل الذي اشتمل إعداده على مشاركة نشطة للمجتمع المدني ولكونها من أوائل البلدان النامية التي أصبحت طرفاً في معاهدات حقوق الإنسان الأساسية السبع. وطلبت الجزائر مزيداً من المعلومات عن الأسباب التي تكمن خلف ارتفاع نسبة النساء في تدفقات الهجرة، وكيف تسعى الفلبين إلى تخفيف الآثار الضارة لهذه الهجرة على الأطفال.

٣١- وأعربت الجمهورية العربية السورية عن شكرها وتهنئتها لوفد الفلبين لعرضه القيِّم لحالة حقوق الإنسان في البلد، ولفتت الانتباه إلى الخطط الطموحة للفلبين من أجل التصدي لقضايا الفقر وسوء التغذية وتحرير المرأة، والبطالة، والمستوطنات البشرية وتجنيد الأطفال في المنازعات المسلحة. وطلبت سورية معلومات إضافية عن الخطط الوطنية الجارية للتصدي للنمو السكاني السريع ومعدل الهجرة المرتفع.

٣٢- ووجَّهت تونس الشكر والتهنئة إلى الفلبين لعرضها الشامل وللنهج القائم على المشاركة في إعداد تقريرها. وأشارت إلى الإنجازات الهامة للفلبين في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وخاصة تضييق عدم المساواة بين المرأة والرجل، وطلبت مزيداً من المعلومات عن المصاعب والتحديات الأساسية التي تواجه في التصدي لهذه المشكلة، وفي سوق العمل تحديداً.

٣٣- ورحبت لاتفيا بإلغاء عقوبة الإعدام في الفلبين في عام ٢٠٠٦ وأحاطت علماً مع التقدير بالتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بهدف إلغاء عقوبة الإعدام. كما أشارت إلى التعاون مع الإجراءات الخاصة وتساءلت عما إذا كانت الفلبين ستنظر في توجيه دعوة دائمة في أقرب وقت إلى المكلفين بولايات في إطار هذه الإجراءات.

٣٤- وهنأت غواتيمالا الفلبين على انفتاح وصدق تقريرها الوطني فضلاً عن الأهمية الممنوحة لمشكلة حقوق المهاجرين. وأبرزت غواتيمالا الاتفاقات الثنائية المعقودة مع شتى البلدان المضيفة لتوفير استحقاقات الضمان الاجتماعي، وطلبت مزيداً من المعلومات عن كيفية التوصل إلى هذه الاتفاقات الثنائية وكيفية تطبيقها.

٣٥- وقال السودان إنه يجد ما يشجعه في الخطة الاستراتيجية وخطة التنمية المتوسطة الأجل واستراتيجية مكافحة الفقر المنفَّذة تحقيقاً للأهداف الإنمائية للألفية، وهي أمور تبيّن مشاركة الفلبين الإيجابية للغاية مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بوجه عام. وأوصى السودان بأن تتقاسم الفلبين مع بلدان أخرى، ولا سيما البلدان النامية، خبرتها فيما يخص إمكانية الاحتكام إلى القضاء فيما يتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

٣٦- وأعربت مصر عن تقديرها للتقرير الشامل والعرض المستفيض. وطلبت مزيداً من المعلومات عن نظام حماية حقوق المهاجرين وأفراد أسرهم في الخارج، وعن التدابير المُتخذة لتوعية المهاجرين بحقوقهم من أجل مساعدتهم كلما احتاجوا إلى مساندة في إعمال حقوقهم وتزويدهم بتمثيل قانوني في المنازعات. وأبدت اهتمامها بالاطلاع على التجربة الناجحة للفلبين في مجال التعاون مع المجتمع المدني بشأن هذه القضايا وتقييمها لما يترتب على عدم انضمام الدول المضيفة إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم من أثر

على تمتع المهاجرين فعلياً بحقوق الإنسان الخاصة بهم. كما طلبت مصر إبلاغها بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لضمان حقوق الأقليات وإقامة مجتمع أشمل.

٣٧- وشكرت جمهورية كوريا الفلبين على تقريرها الوطني المفصَّل وعرضها الغني بالمعلومات. كما أشادت بالحكومة لما بذلته من جهود لحماية حقوق الإنسان في بلد متنوع عرقياً وثقافياً ولغوياً. وطلبت جمهورية كوريا مزيداً من المعلومات عن (أ) تعزيز وحماية الشعوب الأصلية في المناطق الصناعية الجديدة والمناطق النائية؛ (ب) تدابير السياسة العامة لمنع الاتجار بالنساء والأطفال عبر الحدود لأغراض الاستغلال الجنسي والعمل القسري؛ (ج) خطط الحكومة للانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

٣٨- ورحب الاتحاد الروسي بجهود الفلبين في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما التصديق على المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان ووضع خطة العمل الثانية والبرنامج المعني بحقوق الإنسان، وإلغاء عقوبة الإعدام، وأنشطة الآليات الوطنية لحقوق الإنسان. وأبدى الاتحاد الروسي اهتمامه بالتعرف على أنشطة آليات حقوق الإنسان في الفلبين، وخاصة مكتب حقوق الإنسان التابع للقوات المسلحة. كما طلب معلومات عن التدابير المتخذة لحماية حقوق الشعوب الأصلية في الفلبين والتعاون مع المنظمات غير الحكومية التي تمثل الشعوب الأصلية.

٣٩- وذكرت الفلبين، في ردها على بعض الأسئلة، أن هناك مشاريع قوانين عديدة تتصل بحقوق الطفل وفقاً لما أبدته لجنة حقوق الطفل من ملاحظات. ورداً على اليابان، ذكر الوفد أن الحكومة توفر الفرص للسلطات المحلية والمجتمع المدني من أجل المشاركة في تنفيذ شتى البرامج ورصد التسهيلات المتاحة للفئات الضعيفة. كما توجد قوانين تحمي تلك الفئات. وفيما يتعلق بمتابعة توصيات المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، أصدرت رئيسة الجمهورية الأمر الإداري رقم ٢١١ بإنشاء فرقة العمل المعنية بمكافحة العنف السياسي. وتحقيقاً للشفافية، يمكن الحصول على معلومات عن فرقة العمل من خلال موقعها على شبكة الإنترنت، وتصدر الفرقة تقارير شهرية؛ كما أحالت ثلاثة تقارير إلى المقرر الخاص. وفضلاً عن ذلك، يجري التصدي تحديداً لعمليات القتل خارج القضاء وذلك عن طريق قراري المحكمة التوأم، وهما أمر إنفاذ الحقوق الدستورية وأمر إتاحة البيانات وهما يشكلان تدبيرين وقائيين أيضاً. وفيما يتعلق بالقضايا الجنسانية، أنشأت المحكمة العليا لجنة تراعي التمايز بين الجنسين في النظام القضائي وتعمل حالياً على تنفيذ وتعميم الخطة المتعلقة بنوع الجنس داخل جهاز القضاء. وتشمل هذه الخطة تنفيذ برامج تدريبية، ووضع إحصاءات وقاعدة بيانات تُعنى بنوع الجنس، والتشجيع على استخدام لغة غير متحيزة لنوع الجنس. وزيادة في حماية المرأة، تُعَد الفلبين أحد البلدان العشرة الرائدة في التعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة العنف ضد المرأة. ويجري تصميم برنامج الفلبين بإجراء مشاورات مع العديد من أصحاب المصلحة. وقالت إن "وثيقة حقوق المرأة" هي مشروع قانون يرمي إلى تعريف التمييز ويترجم مبادئ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى أحكام في النظام القانوني الوطني. ويؤمل أن يوافق كونغرس الفلبين على مشروع القانون هذا قبل انتهاء الدورة الحالية في عام ٢٠١٠. وأضافت أن مهمة رصد هذا القانون، عند إقراره، ستكون شاقة وستقدِّر الفلبين دعم المجتمع الدولي في هذا الصدد. وتواصل الفلبين إحراز تقدم في مشاركة المرأة في الحياة العامة، بما في ذلك التقدم نحو هدف تمكين المرأة من شغل المناصب التي تُشغل بالانتخاب بنسبة ٣٠ في المائة. وفيما يتعلق بحماية المهاجرات، توجد في الفلبين

مجموعة خدمات تشمل خدمات الرعاية الاجتماعية، كما تُتخذ تدابير وقائية بطرق منها مثلاً عقد حلقات دراسية قبل الرحيل. وأصدرت الفلبين قانوناً قوياً لمكافحة الاتجار بالبشر، وخاصة الاتجار بالمرأة والطفل، يوفر الوقاية والحماية وإعادة إدماج الضحايا. وفيما يتعلق بمؤشرات الفقر، اعتمدت الفلبين نظاماً للرصد يعتمد على المجتمعات المحلية كعملية منظمة لجمع البيانات، وهي تشجع على المشاركة على مستوى القاعدة الشعبية في جمع البيانات. وفيما يتعلق بمسألة الشعوب الأصلية، أُنشئت بموجب قانون حقوق الشعوب الأصلية المعتمد في عام ١٩٩٧ اللجنة الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية التي تدير برامج للشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية الثقافية. وللنظام القانوني التقليدي خصوصيته الثقافية، ويمكن اللجوء إليه، وهو يحفظ ديناميات النُظم والممارسات المعرفية للشعوب الأصلية، ويُعزز الحكم الذاتي، كما يُعجل تسوية القضايا، ويُشجع على مشاركة المجتمعات المحلية استناداً إلى التقاليد والأعراف واحترام كبار السن ويجازي بالجبر لا بالثأر. وتلتزم الفلبين بمواصلة الرد خطياً في الوقت المناسب على الأسئلة المُثارة.

٤٠- وأشادت أستراليا بالفلبين لإنشائها لجنة ميلو ودعوتها المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً لزيارة البلد، وطلبت مزيداً من المعلومات عن تنفيذ التوصيات. كما سألت عن دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٤١- ورحبت سويسرا بإلغاء عقوبة الإعدام مؤخراً والتصديق على البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن التدابير المُتخذة للتصدي لأعمال القتل خارج القضاء في هذا البلد. وأوصت سويسرا بأن تكثّف الفلبين جهودها لإجراء التحقيقات وتنفيذ الملاحقات القضائية بشأن عمليات القتل خارج القضاء ومعاقبة المسؤولين عنها. وقالت إنه ينبغي تدعيم برنامج حماية الشهود. كما أوصت سويسرا الفلبين بأن تتصدى للأسباب الجذرية لهذه المشكلة في سياق إجراء الإصلاحات المناسبة لجهاز القضاء وقوات الأمن.

٤٢- وأشارت المملكة المتحدة إلى أن الفلبين أدرجت في القانون المحلي غالبية صكوك حقوق الإنسان الدولية، إلا أنها كثيراً ما تأخرت في الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات، كما أن تنفيذ الالتزامات بموجب المعاهدات ما زال يمثل مشكلة. وطلبت معلومات إضافية عن كيفية ضمان الامتثال لتوصيات هيئات المعاهدات من خلال تقوية الآليات المؤسسية. كما استفسرت عن التدابير الجاري اتخاذها لضمان تنفيذ إجراءات مكافحة الفساد ومثول كبار الشخصيات فضلاً عن صغار الموظفين أمام القضاء. وترحب المملكة المتحدة بتعاون الفلبين مع زيارات المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً وببعثة الاتحاد الأوروبي لتقييم الاحتياجات، وسألت الحكومة متى تتوقع ظهور نتائج ملموسة عقب هذه الزيارات وبعد توصيات لجنة ميلو. وفيما يتعلق بما يحدث من تجنيد جماعات المتمردين للأطفال بشكل غير قانوني في الفلبين، طلبت المملكة المتحدة من الحكومة الفلبينية أن تنظر فيما إذا كان يمكن للمجتمع الدولي تقديم المساعدة في التصدي لهذه المشكلة. وأوصت المملكة المتحدة الفلبين بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. كما أعربت عن أملها في أن يتواصل التقدم المحرز في مفاوضات السلام الجارية في ميندناو بين الحكومة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير. وأشارت إلى مشاركة المجتمع المدني في العملية التحضيرية لإعداد التقرير الوطني، فأوصت بإشراك المجتمع المدني أيضاً وبشكل كامل في متابعة أعمال الدورة.

٤٣- وأشارت بيلاروس إلى حجم العمل الذي اضطلعت به الفلبين لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها، وإلى أنها حققت مستوىً عالياً في مجال التنمية البشرية. وقد حصلت الفلبين على اعتراف دولي بجهودها التي حققت نتائج كبيرة في مكافحة الاتجار بالبشر. وأوصت بيلاروس بأن تواصل الفلبين سياستها الناجحة في مكافحة الاتجار بالبشر على المستوى الوطني وممارسة دور ريادي على المستوى الدولي في هذا الشأن.

٤٤- وهنأت الكاميرون الفلبين على تقريرها وعلى المشاورات الواسعة التي أفضت إلى صياغته. وأبدت تقديرها للتقدم المحرز في جميع مجالات تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وقالت إنها تود معرفة الصعاب التي واجهت الفلبين في التغلب على التأخير الذي لوحظ في عرض التقارير على هيئات المعاهدات، وطلبت معلومات عن التدابير المعتمدة لحماية أطفال الشوارع من مختلف أشكال العنف الذي يواجهونه، على نحو ما لاحظته لجنة حقوق الطفل.

٤٥- ورحبت أذربيجان بالجهود التي بذلتها الحكومة الفلبينية لاستئصال الفقر، وخاصة استراتيجية مكافحة الفقر والتقدم المحرز في ضمان حقوق الفئات الضعيفة، بما فيها النساء والأطفال وذوو الإعاقة. وسألت عن الكيفية التي تخطط بها الفلبين لتقوية اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان وطلبت منها تفاصيل عن الخطط والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. وخاصة النساء والأطفال، وكيفية معالجة مشكلة عدم كفاية الموظفين وانخفاض الرواتب في أجهزة الحكومة.

٤٦- ورحبت هولندا بالتدابير التشريعية التي اعتمدتها الفلبين لتجريم التعذيب. وأوصت، كإجراء متابعة، باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لتجريم التعذيب، والتوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. كما أوصت بتقديم تقرير متابعة لجهود وتدابير التصدي لأعمال القتل خارج القضاء وحالات الاختفاء القسري، على أن تأخذ في الاعتبار تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً.

٤٧- وشكرت الولايات المتحدة الأمريكية الفلبين على اهتمامها بتنفيذ أفضل الممارسات المجمعة من شتى الاستعراضات. وطلبت معلومات عن الإجراءات الجاري اتخاذها للتصدي لحالات القتل خارج القضاء وضمان ملاحقة وإدانة مرتكبيها، وكيفية ضمان التقيد بحقوق الإنسان في أوساط أفراد الشرطة وقوات الأمن.

٤٨- وأشارت فلسطين إلى أن الفلبين هي من أوائل البلدان التي صدقت على صكوك حقوق الإنسان الرئيسية وإلى جهودها المستمرة الرامية إلى تنفيذ هذه الصكوك. وذكرت أن الفلبين تواجه تحديات كثيرة بالنظر إلى تنوع سكانها، لكنها تلتزم، رغم التحديات، بمكافحة الفقر عن طريق وضع برامج عديدة. وتشجع فلسطين الفلبين على مواصلة التوقيع على اتفاقات مع البلدان المضيفة لحماية حقوق العمال المهاجرين.

٤٩- وطلبت بنغلاديش معلومات عن كيفية تنظيم الفلبين للهجرة وكيفية توزيع الفوائد الاقتصادية على أسر المهاجرين؛ كما طلبت معلومات عن التكلفة الاجتماعية للهجرة وخاصة هجرة النساء؛ وعن المبادرات التي اضطلعت بها الحكومة لضمان حماية حقوق الإنسان للعمال المهاجرين في البلد المضيف. وطلبت أيضاً معلومات عن تجربة الفلبين في مجال التعاون مع البلدان المضيفة، وعما إذا كانت الحكومة ترى أن عدم تقيد الكثير من البلدان المضيفة بالاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم يشكل عائقاً أمام ضمان تمتع المهاجرين بحقوق الإنسان.

٥٠- وأشارت نيجيريا إلى الطريقة الشاملة والشفافة التي أُعد بها التقرير والتي شملت طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. وأشادت بالفلبين لسياساتها واستراتيجياتها الشاملة الرامية إلى الحد من الفقر المدقع بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهدافها الوطنية. وأوصت نيجيريا بأن تُسرّع الفلبين جهودها لكي تواصل تلبية الحاجات الأساسية للفقراء والفئات الضعيفة الأخرى.

٥١- وأشادت جمهورية إيران الإسلامية بالنهج الإيجابي للفلبين في إعداد التقرير الدوري الشامل والجهد التشاركي والبنَّاء المبذول فيه. وطلبت من الوفد تفاصيل عن أفضل الممارسات لمكافحة الاتجار بالبشر وعن وسائل حماية النساء والأطفال من الاتجار بهم.

٥٢- وأعربت البرازيل عن تقديرها للتقرير وما حققه البلد من تقدم في شتى المجالات، وطلبت مزيداً من الإيضاحات عن التدابير والتغييرات المؤسسية المعتمدة للتصدي لمشكلة أعمال القتل خارج القضاء وحالات الاختفاء القسري. وأوصت بأن تنظر الفلبين في توجيه دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

٥٣- وأقرت المكسيك بالتقدم الذي أحرزته الفلبين في المجالات التالية: (أ) إلغاء عقوبة الإعدام والتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ (ب) استضافة حلقات دراسية وطنية بشأن إقامة مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان؛ (ج) تعزيز حقوق المهاجرين؛ (د) إحراز تقدم تشريعي في مجال حقوق المرأة؛ (هـ) استعداد الحكومة للاستعانة بالتقرير الدوري الشامل كأساس لإجراء دراسة تبلور خطة العمل الوطنية الثانية المعنية بحقوق الإنسان. وقدمت المكسيك التوصيات التالية: (أ) ينبغي أن تضع الخطة الوطنية في الاعتبار التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة؛ (ب) ينبغي مواءمة التشريعات الوطنية والأعراف والممارسات التقليدية مع اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ (ج) ينبغي النظر في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

٥٤- وهنأت إندونيسيا الفلبين على تقريرها الشامل. وأشارت إلى أن إندونيسيا والفلبين، باعتبارهما عضوين في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، قد شرعتا مع دول أخرى في عملية تهدف إلى إقامة آلية إقليمية لحقوق الإنسان. ورحبت بالتشاور الواسع في وضع الخطة الوطنية الثانية والتقرير الدوري الشامل، والاهتمام الكبير المعطى لقضية العمال المهاجرين، وهو ما يشكل نموذجاً يجدر أن تقتدي به بلدان أخرى.

٥٥- وأشارت سري لانكا إلى التزام الفلبين الكامل بضمان القيم الديمقراطية ومحاولتها التوصل إلى العديد من مواثيق السلام رغم ما ترتكبه جماعات المتمردين من أعمال عنف وفظائع في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تتفهم سري لانكا تماماً التحديات والقيود التي تواجه الفلبين في تعزيز حقوق الإنسان. وقالت إن الفلبين هي نموذج لمعالجة قضايا المهاجرين؛ وهي من أكبر البلدان المرسلة للمهاجرين ونموذج للتعامل مع القضايا المتصلة بالهجرة. واستفسرت سري لانكا عن الخطوات المحددة المتخذة للتصدي لمشكلة "نزوح الأدمغة" والمشاكل الاجتماعية الناجمة عن الهجرة. وتشارك سري لانكا الفلبين في ندائها الموجه في تقريرها الوطني لإعداد خريطة طريق تُعنى بالتعاون الدولي في قضايا الهجرة ولكي تصدِّق البلدان المضيفة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وأشارت إلى أن إنشاء مؤسسات محلية لتقديم المساعدات والخدمات هو أمر من شأنه أن يشكل إنجازاً كبيراً.

٥٦- ورداً على الأسئلة التي طرحها مختلف الوفود، أوضحت الفلبين كيف أنها وازنت بين الآثار السلبية والإيجابية للهجرة. فهجرة العقول وازنها النهوض بالوسائل والمهارات، ومواكبة هذه المهارات للاحتياجات، كما وازنها تنفيذ برنامج متكامل. أما مشكلة الاستغلال فتناولها برنامج لتمكين العمال من خلال التثقيف وتنظيم عمل وكالات التوظيف. ويتصدى برنامج إعادة الإدماج والتوجيه لمشكلة انفصال الأسر. وفيما يتعلق بمسألة استحقاقات الضمان الاجتماعي، وقّعت الفلبين اتفاقات ثنائية مع بلدان عديدة تضمن استحقاقات المهاجرين من الضمان الاجتماعي في البلدان المضيفة. وقد استشهدت منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة بالفلبين باعتبار أن لديها أفضل نظام لتنظيم الهجرة في العالم. وفيما يتعلق بالزيارات القطرية من جانب المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والالتزامات بتقديم التقارير، كانت الفلبين تتناول في الماضي مسألة تعزيز آليات حقوق الإنسان على الصعيد الوطني وكان من بين الإجراءات المتخذة تدعيم اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان. وفي العام الماضي، استغرق إعداد عملية التقرير الدوري الشامل وقتاً طويلاً أيضاً. وستكون الحكومة الآن في وضع يسمح لها بالنظر في تنظيم الزيارات على نحو أفضل. وفيما يتعلق بالالتزامات بتقديم التقارير، فإن آلية الوكالات الرائدة داخل اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان تحرص على مواصلة تحسين امتثال الفلبين لالتزاماتها تجاه هيئات المعاهدات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قدمت الفلبين ثلاثة تقارير بموجب اتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية مناهضة التعذيب. وفيما يتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وضعت الفلبين خطة وطنية للتثقيف في هذا المجال كجزء من احترام التزاماتها المتصلة بعقد التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالتعذيب، تشير الفلبين إلى أن اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان أوصت، قبيل مغادرة مانيلا لحضور دورة الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. وتشمل استراتيجية مكافحة الفساد إنشاء مكتب لأمين المظالم، واعتماد مبدأ المحاكمة المستمرة، وإقامة نظام للإدارة والمعلومات المتعلقة بالقضايا.

٥٧- وأخيراً، أعرب رئيس الوفد عن أمله في أن تكون الفلبين قد أعطت صورة جيدة وصادقة عن حالة حقوق الإنسان في البلد. وقال إن الفلبين اليوم هي ديمقراطية منفتحة نابضة بالحيوية يُعترف فيها بحقوق الإنسان، لكن الأهم من ذلك أن هذه الحقوق مرعية ومؤزرة ومحمية. غير أن الوفد أشار إلى أن الفلبين تعي تماماً التحديات التي تواجهها كبلد نام له ظروفه الخاصة. وأعرب عن أمله في أن يتمخض الحوار التفاعلي عن العثور على مزيد من سبل التعاون للتغلب على هذه التحديات وتحسين الأوضاع على أرض الواقع. واستجابة للتوصيات المقدمة بروح التعاون، تعلن الفلبين فوراً عن الالتزامات الطوعية التالية: (أ) مواصلة وضع نهج يراعي التمايز بين الجنسين بشأن قضايا المرأة والطفل، بما يشمل النظام القضائي، وبشأن ممارسة العنف ضد النساء والأطفال؛ (ب) مواصلة تطوير التشريع المحلي لزيادة حماية حقوق الطفل؛ (ج) الحفاظ على زخم التصدي لأعمال قتل الناشطين والمهنيين في وسائط الإعلام؛ (د) مواصلة اتخاذ وتحديد تدابير إضافية تستجيب للحاجات الأساسية للفقراء والقطاعات الضعيفة الأخرى. وتغتنم الفلبين فرصة انعقاد هذه الدورة الأولى لعملية الاستعراض الدوري الشامل لكي تجدد التزامها، كمدافع عن حقوق الإنسان، بحماية حقوق كل مواطنيها، والالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نحتفل بالذكرى السنوية الستين لصدوره. وتأمل الفلبين أن يواصل المجتمع الدولي ومجلس حقوق الإنسان تقديم المساعدة من خلال جهود وآليات التعاون.

ثانياً – الاستنتاجات و/أو التوصيات

٥٨- وجهت أثناء المناقشة التوصيات التالية إلى الفلبين:

١- أن تواصل تطوير نهج يراعي التمايز بين الجنسين للتصدي لقضايا العنف ضد المرأة وبناء بيئة داعمة للمرأة والطفل داخل النظام القضائي؛ وينبغي أن تراعي هذه البيئة الاحتياجات الخاصة لإعادة التأهيل ورعاية النساء والأطفال من الفئات الضعيفة وفي مناطق النزاع بعد انتهاء المنازعات (نيوزيلندا)؛

٢- أن تضمن تدريب أفراد قوات الأمن على حقوق الإنسان وعلى مسؤوليتها عن حماية حقوق الإنسان والمدافعين عن هذه الحقوق (كندا)؛

٣- أن تمكّن المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب من زيارة الفلبين في أسرع وقت ممكن (سلوفينيا)؛

٤- أن توقّع وتصدّق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب (سلوفينيا والمكسيك والمملكة المتحدة وهولندا) والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (سلوفينيا والمكسيك)؛

٥- أن تقدم تقارير منتظمة إلى لجنة مناهضة التعذيب (سلوفينيا)؛

٦- أن تستأصل كلياً التعذيب وأعمال القتل خارج القضاء (الكرسي الرسولي)، وأن تكثف جهودها لإجراء التحقيقات والملاحقات القضائية في قضايا القتل خارج القضاء ومعاقبة المسؤولين عنها (سويسرا)، فضلاً عن تقديم تقرير متابعة بشأن الجهود والتدابير المبذولة للتصدي لأعمال القتل خارج القضاء وحالات الاختفاء القسري، مع مراعاة توصيات المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً (هولندا)؛

٧- أن تحمي الأجنّة في الأرحام، بغض النظر عن الضغوط المفرطة التي تمارسها جماعات بعينها (الكرسي الرسولي)؛

٨- أن تضع إطاراً قانونياً عضوياً للقضاء على التمييز القائم على نوع الجنس وتعزيز المساواة بين الجنسين (إيطاليا)؛

٩- أن تسدّ الثغرات التشريعية في ميدان حقوق الطفل لكي تتقيد تقيداً تاماً بالتوصيات الصادرة عن لجنة حقوق الطفل في عام ٢٠٠٥ (إيطاليا)؛

١٠- أن تشارك بلداناً أخرى، وخاصة البلدان النامية، في خبرتها فيما يخص إمكانية الاحتكام إلى القضاء فيما يتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية (السودان)؛

١١- أن تدعم برنامج حماية الشهود وتتصدى للأسباب الجذرية لهذه المشكلة في سياق إصلاح النظام القضائي والقوات المسلحة (سويسرا)؛

١٢- أن تشرك المجتمع المدني إشراكاً كاملاً في متابعة الاستعراض، علماً بأنها قد أشركت المجتمع المدني في العملية التحضيرية لإعداد التقرير الوطني (المملكة المتحدة)؛

١٣- أن تواصل سياستها الناجحة في مكافحة الاتجار بالبشر على الصعيد الوطني وأن تمارس دوراً رائداً على الصعيد الدولي بشأن هذه المسألة (بيلاروس)؛

١٤- أن تسرّع الجهود لكي تواصل تلبية الحاجات الأساسية للفقراء والفئات الأخرى الضعيفة (نيجيريا)؛

١٥- أن تنظر في توجيه دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة (البرازيل)؛

١٦- أن تضع خطة العمل الوطنية الثانية المتعلقة بحقوق الإنسان في الاعتبار توصيات هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة (المكسيك)؛

١٧- أن توائم التشريعات الوطنية والأعراف والممارسات التقليدية مع اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المكسيك).

٥٩- وسيرد رد الفلبين على هذه التوصيات في التقرير المتعلق بالنتائج الذي سيعتمده مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة.

٦٠- وأثناء الدورة الأولى للفريق العامل أعلنت الفلبين في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ عن الالتزامات الطوعية التالية، آخذة في الاعتبار التوصيات المدرجة أعلاه:

(أ) مواصلة وضع نهج يراعي التمايز بين الجنسين بشأن قضايا المرأة والطفل؛ بما يشمل النظام القضائي وبشأن ممارسة العنف ضد النساء والأطفال؛

(ب) مواصلة تطوير التشريع المحلي لزيادة حماية حقوق الطفل؛

(ج) الحفاظ على زخم التصدي لأعمال قتل الناشطين والمهنيين العاملين في وسائط الإعلام؛

(د) مواصلة اتخاذ وتحديد تدابير إضافية تستجيب للحاجات الأساسية للفقراء والقطاعات الضعيفة الأخرى؛

٦١- وجميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير تعكس موقف الدولة (الدول) التي قدمتها و/أو موقف الدولة موضوع الاستعراض بشأنها. ولا ينبغي تأويل هذه الاستنتاجات و/أو التوصيات على أنها حظيت بتأييد الفريق العامل ككل.

المرفق

تشكيلة الوفد

The delegation of the Philippines was headed by H.E. Eduardo R. ERMITA, Executive Secretary (Minister) - Chairman of the Presidential Human Rights Committee of the Philippines and composed of:

Hon. Enrique A. MANALO, Undersecretary (Vice-Minister), Department of Foreign Affairs, Co-Head of the Delegation;

H.E. Erlinda F. BASILIO, Permanent Representative of the Philippines to the United Nations Office at Geneva;

Hon. Edwin R. ENRILE, Deputy Executive Secretary (Vice-Minister), Office of the Executive Secretary;

Hon. Cecilia Rachel V. QUISUMBING, Undersecretary (Vice-Minister), Office of the Executive Secretary;

Hon. Ricardo R. BLANCAFLOR, Undersecretary (Vice-Minister), Department of Justice;

Hon. Alicia R. BALA, Undersecretary (Vice-Minister), Department of Social Welfare and Development;

Hon. Melchor P. ROSALES, Undersecretary (Vice-Minister), Department of Interior and Local Government;

Mr. Evan P. GARCIA, Assistant Secretary, Department of Foreign Affairs;

Mr. Denis Y. LEPATAN, Deputy Permanent Representative of the Philippines to the United Nations Office at Geneva;

Mr. Roberto Emmanuel T. FELICIANO, Assistant Secretary, Department of National Defense;

Ms. Catherine MAE C. SANTOS, Assistant Secretary, National Anti-Poverty Commission;

Ms. Maria Teresa C. LEPATAN, Minister, Permanent Mission to the United Nations Office at Geneva;

Ms. Josephine M. REYNANTE, Director, Department of Foreign Affairs;

Mr. Ricardo V. GLORIA JR, Director, Department of Labor and Employment;

Mr. Jesus Enrique G. GARCIA II, Third Secretary, Permanent Mission to the United Nations Office at Geneva;

Mr. Fortunato R. ABRENILLA, Director, National Economic and Development Authority;

Ms. Herminia ANGELES, State Counsel, Department of Justice;

Ms. Emmeline VERZOSA, Executive Director, National Commission on the Role of Filipino Women;

Ms. Maria Elena S. CARABALLO, Deputy Executive Director, Council for the Welfare of Children;

Mr. Eugenio A. INSIGNE, Chairman, National Commission on Indigenous People;

Mr. Masli A. QUILAMAN, Director, National Commission on Indigenous People;

Ms. Paulynn P. SICAM, Office of the Presidential Adviser on Peace Process;

Ms. Sarah SISON, Presidential Human Rights Committee of the Philippines;

Mr. Jefferson A. TECSON, Presidential Human Rights Committee of the Philippines;

Mr. James Francis P. LUGTU, Presidential Human Rights Committee of the Philippines;

Ms. Leizel J. FERNANDEZ, Attaché, Permanent Mission to the United Nations Office at Geneva;

Advisers

Hon. Jose P. PEREZ, Senior Deputy Court Administrator, Supreme Court of the Philippines;

Dr. Virginia DANDAN;

Ms. Aurora JAVATE DE DIOS;

Commission on Human Rights of the Philippines

Hon. Purificacion C. VALERA QUISUMBING, Chairperson;

Hon. Quintin B. CUETO III, Commissioner;

Atty. Jacqueline B. VELORIA MEJIA, Executive Director;

Atty. Homero Matthew P. RUSIANA, Director, Field Operations Office;

Ms. Ana Elzy OFRENEO, Director, Human Rights Education and Advocacy Office;

Ms. Karen Lucia S. GOMEZ DUMPIT, Director, Government Linkages Office;

Ms. Maria Nerissa N. PIAMONTE, Director, Strategic Development and Planning Office;

Atty. Brenda E. CANAPI, Officer in Charge, Child Rights Center;

Atty. Maria Margarita Patron ARDIVILLA, Child Rights Center;

Atty. Russel MA-AO, Officer in Charge, Cordillera Administrative Region (CHR-CAR Regional Office).